مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: البعد السياسي لهندسة الخصائص الاجتماعية والسياسية للإنسان والمجتمع
اسم الكاتب: أ.م.د. علي عباس مراد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/238
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البعد السياسي لهندسة الخصائص الاجتماعية والسياسيةللإنسان والمجتمع

أ. م. د. علي عباس مراد(*)

تستهدف هذه الدراسة وبشكل أساس، الكشف عن طبيعة وخصائص البعد السياسي لهندسة/صناعة الخصائص الاجتماعية والسياسية للإنسان والمجتمع، بوصفها العملية المسؤولة عن تصميم هذه الخصائص وصناعتها وتغييرها جزئيا أو كليا، دون أبعادها الأخرى المتعددة والمتنوعة، لا لمجرد الانسياق وراء دوافع الرغبة الذاتية، أو اعتبارات التخصص الدقيق وأحكامه، لأن معهما أيضا، بل وقبلهما أحيانا، دوافع واعتبارات أخرى موضوعية هي:

1. إن البعد السياسي للحياة الإنسانية، بعد طبيعي وحتمي، بما يجعل الإنسان كائنا سياسيا بقدر ما هو كائن اجتماعي، ويجعل كل وجود ونشاط إنسانيين، وجودا ونشاطا اجتماعيين وسياسيين بالقدر والوقت نفسهما، سواء بشكل خفي وغير مباشر وجزئي، أم بشكل صريح ومباشر وكلي، عرفنا هذا أم جهلناه، شئناه أم أبيناه.

2. إن البعد السياسي للحياة الإنسانية، بعد عام ودائم، فلا يخلو منه أي اجتماع إنساني في كل زمان ومكان على تعدد واختلاف صيغ حضوره في كل مجتمع تبعا لطبيعة هذا الأخير واحتياجاته وأهدافه.

3. إن البعد السياسي بوصفه بعدا طبيعيا وحتميا وعاما ودائما للحياة الإنسانية، هو البعد الحاكم لهذه الحياة على المستويين الفردي والمجتمعي، والمتحكم في مكوناتها وأوجهها، والمسيطر عليها مهما كان الشكل الذي تظهر فيه الممارسة السياسية في الحياة الاجتماعية أو طبيعة هذه الممارسة وحجمها ودرجة تنظيمها واستقلالها وتطورها.

4. إن البعد السياسي بوصفه بعدا طبيعيا وحتميا وعاما ودائما للحياة الإنسانية، ينعكس على الهندسة الاجتماعية مرتين، مرة من حيث إن هذه الهندسة نشاط إجرائي عملي تسعى

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

السلطة السياسية الحاكمة لممارسته فعليا، أو على الأقل تسعى لإخضاع ممارساته ومن يمارسه لإشرافها وتوجيهها، ومرة من حيث إن لهذه الهندسة محتوى وهدفا ومشروعا سياسيا طالما أنها تجري في مجتمع يغلب عليه الطابع السياسي، يستهدف تأييد السلطة السياسية الحاكمة فيه أو معارضتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويؤسس التماثل التطابقي بين التربية والتنشئة ليس على مستواهما الدلالي العام فحسب، بل وأيضا على مستوى أبعادهما الخاصة بما فيها البعد السياسي المتمثل في التربية السياسية والتنشئة السياسية، لاقتراح التعبير عن التربية والتنشئة سوية والإشارة إليهما معا بمصطلح (الهندسة الاجتماعية)، بقدر ما يؤسس أيضا هذان التماثلان التطابقيان لاقتراح الاستعاضة عن مصطلحات التربية السياسية والتنشئة السياسية بمصطلحات (الهندسة الاجتماعية والهندسة السياسية والهندسة أو الاجتماعية-السياسية) بحكم امتزاج وتفاعل ما هو اجتماعي وما هو سياسي في آن واحد في هذه الهندسة.

وتتسبب في هذا الحضور العام والدائم والمؤكد للبعد السياسي في الهندسة الاجتماعية، ومن قبلها في التربية والتنشئة، جملة عوامل هي:

1. إن طبيعة الإنسان الاجتماعية هي أيضا، وفي الوقت نفسه، وبالقدر ذاته، طبيعة سياسية، بما يجعل عناصر هذه الحياة كلها ذات طبيعة سياسية حتما وبالتأكيد، بما فيها هندسة الخصائص الإنسانية الفردية والاجتماعية.

2. إن مفاهيم وأنشطة هندسة الخصائص الإنسانية الفردية والاجتماعية كلها، ترتبط بتوافق الأنظمة الفكرية والقيمية والسلوكية للفرد والمجتمع أو تعارضها مع السلطة الحاكمة وسياساتها وقراراتها.

3. إن مفاهيم وأنشطة هندسة الخصائص الإنسانية الفردية والاجتماعية كلها، ترتبط بالأهداف السياسية للقوى والمؤسسات الاجتماعية داخل السلطة وخارجها، بحكم مسؤولية هذه القوى والمؤسسات عن تحديد مضمون هذه الهندسة وتعيين أهدافها وتصميم برامجها وتوفير مواردها وأدواتها واستخدامها.

4. إن مفاهيم وأنشطة هندسة الخصائص الإنسانية الفردية والاجتماعية كلها، ترتبط بالنشاطات السياسية للقوى والمؤسسات الاجتماعية داخل السلطة وخارجها، بحكم مسؤولية

هذه القوى والمؤسسات عن تطبيق برامج تلك الهندسة وتنفيذ خططها وتحقيق أهدافها وتوفير مواردها وأدواتها واستخدامها.

لذلك، لم يكن البعد السياسي للهندسة الاجتماعية، أو للهندسة الاجتماعية–السياسية، غائبا عن الأذهان في يوم من الأيام لا في وجوده ولا في أهميته، فقد تجسد قديما في التربية بوجهيها التربية السياسية والسياسة التربوية، وتجسد حديثا في التنشئة بوجهيها التنشئة السياسية وسياسة التنشئة، وسيتجسد مستقبلا في الهندسة الاجتماعية بوجهيها الهندسة السياسية وسياسة الهندسة الاجتماعية–السياسية. وكانت كلاسيكيات الفكر السياسي، قد شهدت أول إشارات مبكرة إلى ذلك في الفكرتين المتكاملتين اللتين أضافهما أفلاطون إلى أفكار أستاذه سقراط عن البعد السياسي للهندسة الاجتماعية وهما(سباين. 1971. ص73):

1. إن "التعليم هو الوسيلة الايجابية التي يستطيع بها الحاكم تكييف الطبيعة البشرية على النحو الكفيل بإيجاد دولة متجانسة".

2. إن الدولة "أولا وقبل كل شيء، منظمة تعليمية".

وإذ تنتهي هاتان الفكرتان إلى التأسيس الفكري للبعد السياسي للهندسة الاجتماعية للإنسان والتأكيد عليه، فإنهما تقدمان تفسيرا وتعليلا كافيين ووافيين للعلاقة الشرطية التي أقامها أفلاطون في جمهوريته بين وجود المدينة الفاضلة، ووجود واستمرار نظام الهندسة الاجتماعية فيها والمصمم والمخطط سلفا من السلطة السياسية الحاكمة لصناعة الخصائص الاجتماعية المرغوبة واللازمة للإنسان والمجتمع، بغية صناعة مواطنين، يكونون متماثلين ومتوافقين مع بعضهم من جهة، ومتماثلين ومتوافقين من جهة ثانية مع خصائص هذه المدينة وطبيعة نظام حكمها. لذلك، جاءت مقدمات ونتائج مشروع المدينة الفاضلة الأفلاطونية ونظامها السياسي، مرتبطة ومتأسسة على مقدمات ونتائج مشروعه ونظامه للهندسة الاجتماعية على مستوى صناعة الإنسان والمجتمع ونظام الحكم، دون أن يمنع ذلك وقوع أفلاطون في هذه المسألة فيما يسميه الفلاسفة (مشكلة الدور)، أي هل أن المدينة تسبق نظام الهندسة الاجتماعية وتصممه وتنفذه، أم أن نظام الهندسة الاجتماعية يسبق المدينة ويصممها وينفّذها؟

وتابع أرسطو في كتابيه (السياسة* و الأخلاق) اهتمام أستاذه أفلاطون بهندسة الخصائص الاجتماعية للفرد والمجتمع، عبر تصميمه هو أيضا لنظام متكامل للهندستين الاجتماعية والاجتماعية السياسية، تتوافق موضوعاته وتطبيقاته وفي آن واحد مع مبادئ دستور المدينة وأحكامه وطبيعة نظامها السياسي وخصائصه من جهة، وطبيعة الإنسان ومراحله العمرية المتعاقبة من جهة ثانية، وتعمل على صناعته جسديا وفكريا وسلوكيا على المستويين الفردي والجماعي. وجعل أرسطو علة ذلك، أن لكل نظام سياسي أنماطا فكرية وقيميّة وسلوكية، تناسبه وتكفل قيامه وتضمن استقراره واستمراره مما يجعله في حاجة لصناعة مواطنيه على أساسها ووفقا لها، ولكن بمراعاة خصائصهم من جهة، ومراحلهم العمرية من جهة ثانية، واستند في هذا إلى اعتقاده بأن أهم شروط استقرار الدول ومتطلبات استمرارها، هو شرط "مطابقة التربية لمبدأ الدستور"، وأن للدولة "غاية واحدة بعينها، فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها"(أرسطو. 1947. ص423، ص278)، ليؤسس بذلك لنتيجتين هما:

1. مسؤولية الدولة عن تصميم وتنفيذ وإدارة مشاريع الهندسة الاجتماعية لمواطنيها.

2. مسؤولية مشاريع الدولة للهندسة الاجتماعية عن تكوين مواطنيها وتأهيلهم للخضوع للحكم وطاعة الحكام، بما يناسب مؤهلاتهم من جهة، ويوافق مبادئ دستور الدولة وطبيعة نظام حكمها من جهة ثانية.

لذلك، أوجب أرسطو "أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسي إذا كان يُعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسني السلوك، حيث تكون الدولة كما يكونون..لأن النساء يؤلّفن النصف من الأشخاص الأحرار، وأن الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة"(أرسطو. 1947. ص125). ويصيب أرسطو بذلك كبد الحقيقة، لأن الدولة في النهاية ليست من المنظور البنيوي أو النظمي، وحتى العضوي، إلا المجموع الكلي لهؤلاء المواطنين بخصائصهم الفردية الاجتماعية، وعلاقاتهم وتفاعلاتهم الفردية والجماعية المحكومة بأفكارهم وقيمهم وسلوكياتهم التي تصنعها الهندسة الاجتماعية. ومن ثم، فقد رأى أرسطو أن الهندسة الاجتماعية:

* ترجم الأب أوغسطينس بربارة البولسي الكتاب إلى العربية أيضا بعنوان (السياسيات).

"يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسية التي يُعنى بها الشارع(المشَرّع)..فحيثما كانت التربية مهملا أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشئومة، ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائما مناسبة لمبدأ الدستور، وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة، كما أنها وحدها هي التي صورت الدولة صورتها الأولى. فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليغرشية فإنها تحفظ الأوليغرشية، وكلما كانت الأخلاق أطهر كانت الدول أثبت"(أرسطو. 1947. ص287).

ووصل اهتمام أرسطو بالهندسة الاجتماعية، وإدراكه لطبيعتها وأبعادها، وتقديره الكبير لدواعيها وأهدافها الاجتماعية والسياسية على السواء، حدا دفعه لتخصيص فصل كامل وأجزاء من فصل آخر من كتابه السياسة لهذه الغاية، منطلقا في ذلك من حقيقة أن الخصائص السياسية للإنسان ليست خصائص بيولوجية وراثية بل هي خصائص اجتماعية مكتسبة، فالإنسان لا يولد سياسيا بل يصبح سياسيا وهذا ما ينجزه البعد السياسي للهندسة الاجتماعية. ويعود أرسطو للتأكيد على أهمية الهندسة الاجتماعية في نظريته حول الثورات في الفصل الثامن من هذا الكتاب، مبينا أن أهم شروط ومتطلبات استقرار الدول "هي مطابقة الهندسة الاجتماعية لمبدأ الدستور، وأن أنفع القوانين..تصير لغوا إذا كانت الأخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السياسية الديمقراطية في الديمقراطية، والاوليغارشية في الأوليغارشية، لأنه ينبغي أن يُعلم حق العلم أنه إذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك، فالدولة عينها تشاطره في هذا الإخلال بالنظام"(أرسطو. 1947. ص421-422). وتلاحظ إحدى الباحثات أن أرسطو يطالب في هذا الخصوص بجعل الهندسة الاجتماعية، بل وكل عناصر الحياة الاجتماعية بما فيها الموسيقى والآداب والعمارة والتصوير، متماشية مع معايير الدولة الأخلاقية والفلسفية والقانونية، وبذلك يضفي عليها جميعا طابعا سياسيا يضعها في خدمة هذه الدولة ونظامها السياسي(برنيري. 1997. ص58).

ولم يقتصر الاهتمام بالبعد السياسي للهندسة الاجتماعية، المتعلق بصناعة الأفراد والمجتمعات وفق نماذج مصممة ومخططة سلفا، ومواصفات لازمة ومرغوبة، على الفلاسفة الإغريق، إذ شاركهم فيه أيضا الفلاسفة الشرقيون، حيث كان الفيلسوف الصيني القديم (كونفوشيوس551-479 ق.م) يرى أن ضرورة الاجتماع الإنساني، تقتضي ضرورة وجود

الحكومة كسلطة عليا تتولى تنظيم شؤونه وعلاقاته، وأن شروط الحكومة الجيدة هي(ياسبرس. 1988. ص151، ص ص136-139)؛ (فياض ومراد. 2004. ص148):

- ثقة الناس
- الطعام الوفير
- الجند الكثيف

وتتدرج هذه الشروط في أهميتها عنده بتدرجها في إمكانية الاستغناء عنها، فأول ما يمكن الاستغناء عنه منها هو الجند، وثانيها الطعام، لكن الناس لا يمكنهم الحياة دون عقيدة رآها ماثلة في (ثقة الناس بحكومتهم)، لاعتقاده بأنه: "إذا كان هؤلاء الذين في السلطة ليسوا محل ثقة من هم أدنى منهم، فحكم الشعب سيكون أمرا مستحيلا"(أحمد. 2000. ص 139)". ومن ثم، فقد رأى في شرط ثقة الشعب بالحكومة، شرطا لا يمكن التضحية به بخلاف الشرطين الآخرين اللذين يمكن التضحية بهما عند الضرورة على أن تكون البداية بالجيش ثم التموين(فياض ومراد. 2004. ص148). ولا تستطيع الحكومة في رأي كونفوشيوس أن تبدأ بمطالبة الشعب بأن يثق بها، بل عليها أن تبدأ هي أولا بخلق هذه الثقة وتنميتها لديه، ويتطلب ذلك منها ويفرض عليها:

- إعطاء اليسر للشعب
- تثقيف الشعب

وعليه، "فأي طريقة لضمان احترام القانون والحكومة والناس تبدأ بالتربية الجيدة للطفل...وليس هناك مجال للتساؤل عما إذا كان الأطفال الصغار ستتم تربيتهم أم لا، فالتربية ستتم، وتقوم أساسا على تقليد المثال الجيد، والسؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه التربية ستغدو جيدة أم سيئة"(كولر. 1995. ص346). وإذ شدد كونفوشيوس على أهمية نظام الحكم الصالح، فقد جعله متوقفا على وجود الرجال الصالحين الذين تظهر أهميتهم لديه في اعتقاده أنه عندما "يتواجد الرجال الصالحون، تزدهر الحكومة الصالحة، وعندما يختفي الرجال الصالحون، تختفي وتنحرف الحكومة الصالحة"(أحمد. 2000. ص140). وحيث إن الحكومة الصالحة، نتاج الرجال الصالحين، والرجال الصالحين نتاج التربية الصالحة، والهندسة الاجتماعية مسؤولية الحكومة، فسيعيدنا ذلك مرة أخرى إلى دور الدولة في صناعة الإنسان

عبر صناعة أفكاره وقيمه وسلوكياته، ودور هذه الصناعة في خلق التوافق بين المجتمع والسلطة مما يكون بالنتيجة أساسا لثقة الشعب بحكومته.

وكان كونفوشيوس "يعرّف الحكومة الصالحة بأنها الحكومة التي تعمل على إسعاد رعيتها"(كريل. 1971. ص62)، ويعتقد: "أن إدارة دفة الحكم، أمر من الأهمية بمكان مما يستوجب توليتها لأكفأ أفراد الشعب وأكثرهم أهلية لذلك وأعظمهم خلقا وعلما، وعظمة الخُلِق والعلم/المعرفة أمران لا يتاحان إلا لمن حظي بأفضل شروط التربية والتأهيل العلمي. لذلك، أوجب نشر التعليم بين الناس لتتيسر للمؤهلين منهم والموهوبين والمجتهدين فرصة الارتقاء بأخلاقهم وعلومهم وتطويرها بما يجعلهم صالحين لتولي مسؤوليات الحكم وحمل أعبائه والقيام بواجباته"(فياض ومراد. 2004. ص149)، بل وذهب إلى حد "جعل حق الحكم متوقفا توقفا تاما على الشخصية والقدرة والتعليم، بغض النظر عن المولد"، وبلغ اهتمامه بالهندسة الاجتماعية درجة الإصرار على ضرورتها العامة الشاملة، واعتبار "حق المواطنة المستنيرة Enlightened Citizency أساسا ضروريا للدولة"(كريل. 1971. ص55، ص63). ويبدو أن كونفوشيوس كان سباقا بذلك، ومنذ وقت مبكر من تاريخ التطور الحضاري للإنسانية، إلى تبني فكرة المواطن ومن ثم المجتمع المستنير التي لم تعرفها أوربا والعالم الغربي الا في عصر الحداثة والليبرالية والديمقراطية في حدود القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وحذا المفكر الفرنسي (مونتسيكيو، شارل لوي دي سيكوندا 1689-1755م) حذو أرسطو في التأكيد على ضرورة "مناسبة قوانين التربية لمبدأ كل حكومة"، وعلل ذلك بأن "قوانين التربية تُعِدُّنا لنكون مواطنين"، لذلك "فإن كل أسرةٍ خاصةٍ، يجب أن يُسَيطَرَ عليها وفق رسم الأسرة الكبرى التي تشتمل عليها جميعا. وإذا وُجِدَ للشعب في مجموعهِ مبدأٌ، فإنه يجب أن يكون للأجزاء التي يتألف منها مبدأٌ أيضا، ولذا تختلف قوانين التربية في كل نوع من الحكومات"(مونتسكيو. 1953. مج1. ج1. ص67، ص51). ولاحظ مونتسكيو أيضا وبوضوح ودقة "أن كل نمط من التنظيم الاجتماعي السياسي، يقوم على أسس قيميّة ethos متميزة (أو انحياز ثقافي)، تُعَدُّ ضرورية للحفاظ على مؤسساته: كالشرف في الملكية، الفضيلة في الجمهورية، والخوف في الحكومة الاستبدادية...وهكذا تعتمد قابلية كل من نماذج

مونتسكيو الثلاثة للنماء، على درجة الاتساق..بين طبيعتها ومبدئها وقوانينها، وبعبارة أخرى، لا يمكن للعلاقات الاجتماعية والانحيازات الثقافية أن تخلط ثم توفق"، بقدر ما لاحظ أيضا، تماثل مختلف أنواع النظم السياسية في هذه الحاجة للاتساق بين طبيعتها ومبدئها وقانونها من جهة، وطبيعة ومبدأ وقانون النظم والمؤسسات والممارسات الفرعية كلها من جهة ثانية، بما فيها طبيعة ومبدأ ونظام ومؤسسات وممارسات الهندسة الاجتماعية، حيث إن نظام الهندسة الاجتماعية في النظام الملكي القائم على مبدأ الشرف يجب أن يُعلِّم أنه: "حينما نرقى إلى منصب أو مركز، فينبغي ألا نفعل شيئا، أو نسمح بفعل شيء قد يبدو أنه يوحي بأننا ننظر إلى أنفسنا كأناس أدنى من المرتبة التي نحن فيها"، ونظام الهندسة الاجتماعية في النظام الجمهوري القائم على مبدأ الفضيلة، يجب أن يُعلِّم "(نكران الذات)، وإلا فسوف يؤدي التكالب على المصلحة الذاتية إلى تمزيق المجتمع من خلال ما يفرزه من عدم مساواة"(مجموعة. 1997. ص180، ص181، ص ص180-182)؛ (انظر أيضا: مونتسكيو مج1 ج1 ص 36 وما بعدها)

وسار على النهج ذاته (جان جاك روسو1712-1778م)، حين أكد على البعد السياسي للهندسة الاجتماعية وصلته الوثيقة بالسياسة العامة للدولة، مما جعله في طليعة الداعين إلى تكوين وبناء المشاعر العامة الملائمة للديمقراطية السياسية في نفوس المواطنين. وذهب مذهبا مماثلا في ذلك، المفكر الفرنسي (أليكسي دو توكفيل1805-1859م) الذي لم يكن لا من أصحاب مشاريع المدن الفاضلة، ولا من المهتمين بالشأن التربوي بشكل مباشر وأساس، لكنه كان من أوائل المفكرين الأوربيين الذين تنبهوا إلى أهمية البعد السياسي للهندسة الاجتماعية، حيث أكد في كتابه (عن الديمقراطية في أمريكا) على ارتباط العملية السياسية بالقيم والأحاسيس الإنسانية، وحدد لذلك أسبابا، يمكن استخلاص أبرزها من بين سطور كتابه وهي:

- إن "الحكم الديمقراطي المبني على فكرة تلقائية وبسيطة، يستوجب، مع ذلك، وجود مجتمع متحضر وعلى مستوى رفيع من الثقافة والتعليم"(توكفيل. 2007. ج2. ص74).

– إن التعليم الفاسد جعل كثيرا من الشعوب جاهلة بما وضعه في طبعها من "الأهواء والجهل والمفاهيم المغلوطة، فلم تُدرك سبب تعاستها، وأهلكتها آفات جهلها"(توكفيل. 2007. ج2. ص105).

– إن الشعور الوطني الأوفر ثمارا والأكثر ديمومة عند الشعوب "ينشأ عن معرفة وعلم"(توكفيل. 2007. ج2. ص124).

– إن التعليم السياسي (الهندسة السياسية) للناس، لتعريفهم "كيفية استخدام حقوقهم السياسية"، ليس "بالأمر اليسير"، لكن هذا التعليم/الهندسة لو أتيح لهم على النحو الذي يفترضه، "فإن نتائجه سوف تكون عظيمة"(توكفيل. 2007. ج2. ص129).

– إن "انتشار التعليم في أوساط الشعب..يُسهم بقوة في استمرار الجمهورية الديمقراطية وديمومتها"، و "هذا ما قد تشهده المجتمعات قاطبة إذا أحجمت..عن فصل التعليم الذي ينير العقل عن التربية التي تهذّب السلوك والعادات. ومع ذلك..إن تعليم الناس القراءة والكتابة، لا يكفي، في حد ذاته، إلى جعلهم، بسحر ساحر، مواطنين"(توكفيل. 2007. ج2. ص246).

– إن طبيعة الدور السياسي وحجمه للناس، إذا كان يحدد طبيعة الهندسة الاجتماعية والسياسية التي يحتاجون إلى تلقيها، فإنه يتحدد أيضا وبدوره بطبيعة وحجم هذه الهندسة، لذلك فإن التربية/الهندسة الإنسانية في الولايات المتحدة تهدف إلى "إعداد الناس إعدادا سياسيا، أما في أوربا فالغرض الرئيسي منها هو إعداد الناس لتدبير حياتهم الخاصة"(توكفيل. 2007. ج2. ص ص247-248). وينطوي السبب الأخير على انتباهة ذكية ومبكرة لتوكفيل لأسبقية الولايات المتحدة على الكثير من دول أوربا في مجال الاهتمام بالبعد السياسي للهندسة الاجتماعية وتطبيقاتها.

وإذا كان التعريف القديم للتربية السياسية/الهندسة السياسية، قد رأى فيها: "كيفية تسييس المواطن"(عبدالله. 1997. ص335)، فقد ذهب (جون ديوي 1859-1952م) إلى أبعد من ذلك بالقول بالارتباط الحتمي والوثيق بين التربية والسياسة، بحيث "تصبح التربية والسياسة شيئا واحدا، لأن معنى السياسة سيتغير عندئذ ويصير بحق المعنى الذي تدعيه لنفسها الآن وهو إدارة شؤون المجتمع إدارة حصيفة"(ديوي. 1949. ص161)، وأوصله

ذلك إلى الاعتقاد بأن العمل السياسي لا يمكن أن يكون فعالا ومثمرا، إلا بقدر ما يكون عملا تربويا، أي بقدر ما يعمل على صناعة وتعديل المواقف الفكرية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات التربية (Dewe. 1957. p 228). وأكد (برتراند راسل1872-1970م) بدوره على البعد السياسي لهندسة التكوين والبناء الإنساني، تأسيسا على:

- تأكيده: "إن كل نظام اجتماعي له عدته التربوية الخاصة"(راسل B. ب ت. ص73).
- نظرته إلى العدة التربوية للنظام الاجتماعي "كمؤسسة سياسية" مسئولة عن البناء وإعادة البناء الاجتماعي بعدما لاحظ "أن قدرة التربية على تكييف الخُلُق والرأي كبيرة جدا، كما أن الاعتراف بهذه الحقيقة شامل"(راسل. 1987. ص117).
- ملاحظته أن "لكل تربية تقريبا دافعاً سياسياُ إذ هي تهدف من منافَسَتها للجماعات الأخرى تقوية جماعة ما أكانت قومية أو دينية أو اجتماعية"(راسل. 1987. ص121).
- إثباته للبعد السياسي للهندسة الاجتماعية بأدلة استمدها مرة مما غلب على اليابان الحديثة من "نزعةِ جعلِ العظمة الوطنية الهدف الاسمي للتربية، فالتربية اليابانية هدفها تخريج مواطنين مخلصين للدولة عن طريق تربية عواطفهم، ونافعين لها عن طريق المعارف التي تعلموها"، ومرة أخرى من المدارس العامة الأمريكية التي قال إنها "تؤدي بنجاح مهمة لم يحاولها أحد من قبل على نطاق واسع، هي تحويل مجموعة من البشر متباينة إلى أمة متجانسة"(راسل A. ب ت. ص40، ص43).

ولعل مما بات مؤكدا وثابتا لأوربا الحديثة، وقبل أن يتحدث عنه راسل بوقت طويل، إن الأمة والمواطن والمواطنة فيها، صناعة، وصناعة سياسية بامتياز، وهو ما أعلنه بوضوح أحد رموز الحركة القومية الايطالية "ماسيمو دازيليو في عبارته الشهيرة (لقد صنعنا إيطاليا، والآن علينا أن نصنع الايطاليين)"(هوبسباوم. 1999. ص49)

وحين تساءل راسل "عما إذا كانت التربية من واجبها أن تدرب النشء ليكونوا أفرادا صالحين، أو تدربهم ليكونوا مواطنين صالحين"، أجاب على ذلك التساؤل بأن ملاحظته لمجريات الحياة اليومية العملية تقوده للقول بأن "التربية التي تنتج عن اعتبار الناشئ فردا، مختلفة جدا عن اعتباره مواطن المستقبل..فهنالك صالح للفرد، متميز من الشطر الضئيل الذي هو نصيبه من صالح المجتمع..إن تنمية الفرد وتدريب المواطن، يكوّنان أشياء مختلفة"(راسل B.

ب ت. ص ص11–12)، منتبهـا بـذلك ومنبّهـا إلى أن للهندسـة الاجتماعيـة مضـامين وأهدافا فردية ومجتمعية، واجتماعية وسياسية، ليست متطابقة بالضرورة، إن لم تكن متناقضة أحيانا، وهو تناقض، كشف جانبا آخر منه في فكرته التي تقول: "والمواطنون كما تتصورهم الحكومات هم الأشخاص المعجبون بالنظام القائم، والذين هم على استعداد لإجهاد أنفسهم في سبيل الاحتفاظ بذلك النظام، وأنه لمن عجب أنه بينما تستهدف الحكومات إخراج رجال من هذا الطراز دون أي طراز آخر، ترى أبطالها من رجال الماضي هم على وجه الدقة رجال من ذات الطراز الذي تحاول الحكومات أن تمنع ظهوره في الحاضر"(راسل A. ب ت. ص ص14–15)، وهو ما يعني أن أنموذج الهندسة الاجتماعية والسياسية الذي أنتج في الماضي هـؤلاء الأبطـال الـذين تمتـدحهم حكومـاتهم اليـوم، لـيس ذاتـه أنمـوذج الهندسـة الاجتماعيـة والسياسية الذي ترغب هذه الحكومات في تكراره اليوم ولا غدا، وهو ما يذكرنا بأن تراوح طبيعة برامج الهندسة الاجتماعية ومضمونها وأهدافها بين التوافق والتعارض، لا ينطبق فقط على التوافق والتعارض بين صورها في النطاقين المجتمعي الأهلي والحكومي الرسمي، بل وينطبق أيضا حتى على البرامج المتنوعة لهذه الهندسة في النطاق الواحد بتغير الأحوال والأزمان.

ويتجسد البعد والدافع السياسيان للهندسة الاجتماعية للخصائص الإنسانية عند راسل، فيما رآه أيضا من دور للتربية في تحقيق التماثل في الغايات بين الأشخاص بما يحقق في اعتقاده ثلاثة أهداف في آن واحد وهي:

1. إنتاج العلاقات الإنسانية الجيدة القائمة في جانب أساس منها على الغايات المشتركة بين أفراد المجتمع خصوصا إذا كان تحقيق هذه الغايات يتطلب تعاونهم، حيث تقوم التربية في رأيه بدور أساس ومباشر في صناعة الأفكار والقيم والسلوكيات المتماثلة لدى الأفراد والجماعات بما يخلق الغايات المشتركة بينهم والتي تخلق بدورها العلاقات الإنسانية الجيدة بينهم(راسل. 1987. ص32).

2. إنتاج الإجماع من حيث إن صناعة الخصائص الاجتماعية للأفراد والمجتمعات شكل من "أشكال التمرين أو كوسيلة لإنتاج إجماع"(راسل. 1987. ص126)، إذ تقوم التربية في رأيه بدور أساس ومباشر في صناعة التماثل بين أفراد المجتمع في الأنظمة الفكرية والقيمية

والسلوكية بما يخلق بينهم الإجماع القائم على وحدتهم وتميزهم عن غيرهم فيما يشتركون فيه من الأفكار والمصالح والأهداف.

3. إنتاج الشعور الوطني والطاعة الإرادية للسلطة الحكومية، إذ تقوم التربية في رأيه بدور أساس ومباشر في صناعة الأفكار والمصالح والأهداف المشتركة بين أفراد المجتمع عبر صناعتها للتماثل بينهم في الأنظمة الفكرية والقيمية والسلوكية بما يجعل جمع شملهم "في بوتقة حكومية سهلا جدا"(راسل. 1987. ص33).

وانطلق ب. ف. سكينر أيضا من منظوره السلوكي للتأكيد على البعد السياسي للهندسة الاجتماعية عبر ملاحظته:

1. إن السيطرة على السلوك الإنساني ضرورة لازمة لنمو الحياة الإنسانية وتطورها(سكينر. 1980. ص173).

2. إن التماثل يُبَسّط مشكلة السيطرة على السلوك الإنساني(سكينر. 1980. ص161).

3. إن التماثل الذي يُبَسّط مشكلة السيطرة على السلوك الإنساني يعتمد في وجوده على صناعة الخصائص الإنسانية الفردية والاجتماعية وفق تصميم وتخطيط مسبقين للثقافة(سكينر. 1980. ص173). ووافق على ذلك أيضا وأكده هانز يولاو الذي رأى أن التماثل بين الناس يمنحهم شعورا بالمطابقة المتبادلة مع البيئة التي يجب السيطرة عليها، ويحميهم من الشكوك والأخطار(يولاو. 1963. ص76-78).

وعلى الرغم مما رأته عالمة الاجتماع السياسي الألمانية ثم الأمريكية (حنة آرنت) من أنه "ليس للتربية دور تقوم به في السياسة"، فقد استدركت ذلك بإقرارها بالبعد السياسي للتربية، استناد إلى الدور المميز الذي تحظى به التربية في كل اليوتوبيات السياسية منذ العصور القديمة حتى بات "من الأمور الطبيعية جدا بدء دنيا جديدة بأولئك الذين هم جدد بمولدهم وطبيعتهم"(آرنت. 1974. ص189، ص ص188-189). ولاحظ أوليفيه ربول أن البعد السياسي للتربية بلغ من العمق إلى حد أن مسألة التربية "لم تعد..في درجة معينة من العمق والحدة تربوية بل سياسية...ولقد بين الفلاسفة الإغريق تلك الصلة في قوة، هذا شأن أفلاطون الذي يؤلف كتابه الجمهورية أيضا بحثا في التربية، وأرسطو الذي ينتهي كتابه السياسة بتحليل التربية...وفي استطاعتنا أن نميز تلك العلاقة على الوجه التالي: فإن كل تربية من جهة

تتعلق باختيار سياسي..ومن جهة أخرى فإن التربية نفسها ليست قط محايدة فهي..الواقع السياسي الأكثر أهمية ما دام جيل اليوم ينشئ بها جيل الغد"، وينطبق ذلك على طبيعة التربية وأبعادها وأهدافها، بقدر ما ينطبق أيضا على مشكلاتها وعيوبها التي يكون لها دائما وحتما طبيعة وأبعاد سياسية(ربول. 1986. ص ص97-99). ويؤكد سعيد إسماعيل علي البعد السياسي للهندسة الاجتماعية حين يلاحظ الاستمرار الزمني والانتشار الموقعي لعلاقة التربية عبر أداتها التعليمية بالسياسة، حيث "لم يشهد أي مجتمع في أي زمان فراقا بين التعليم والسياسة"(علي. 2003. ص أ)، ويؤكد ذلك أيضا ناصيف نصار حين يلاحظ "بأن كل المواد التربوية المعتمدة في نظام تربوي معيّن هي مواد سياسية بوجه من الوجوه، إنها سياسية بانعكاساتها أو بالاستغلال المرتجى لها أو بمضامينها"، لينتهي من ذلك إلى عدِّ "التربية المواطنية..من أولها إلى آخرها تربية سياسية"(نصار. 2005. ص66، ص ص66-67).

وحيث إن مقدمات ونتائج الهندسة الاجتماعية-السياسية، سواء بالتربية أو بالتنشئة، هي المحدد لطبيعة أفكار الإنسان، ومن ثم المجتمع، وقيمه وسلوكياته السياسية، فستكون تلك المقدمات والنتائج هي المحدد أيضا لمدى توافقه وتكيفه مع أفكار نظامه السياسي وقيمه وسلوكياته، أو تعارضه معه، بما يحدد بدوره مدى شرعية هذا النظام وقبول الناس به ورضاهم عنه، أو عدم شرعيته ورفضهم له وسخطهم عليه، وهو ما يحدد بدوره أيضا وفي النهاية مدى استقرار هذا النظام استمراره من عدمه. وإذا كان هدف الهندسة الاجتماعية، صناعة الفرد وفق أنموذج مصمم ومخطط سلفا، بتزويده بثقافة مجتمعه وبما يوافق المعايير المرغوبة والسائدة في ذلك المجتمع، ليصبح هذا الفرد، ومن ثم الجماعة، ملائمين للنظام الاجتماعي ومعاييره وتفضيلاته وتوقعاته. فستكون هذه الهندسة الاجتماعية في النهاية: صناعة للأفكار والقيم وتعديلها والتحكم فيها، بما يؤسس ابتداء لصناعة المواقف وتعديلها والتحكم فيها، ويؤسس انتهاء لصناعة السلوك وتعديله والتحكم فيه. وقد لاحظ أحد الباحثين ذلك في تأكيده على:

- العلاقة القائمة بين الرأسمالية والتربية، لأن قيام الرأسمالية على ركني (الفردية والحرية)، يجعل "صلتها بالتربية تكون قوية، لأن (الفردية) بدون تربية تتحول إلى أنانية وجشع، و (الحرية) بدون تربية تتحول إلى فوضى وهمجية"(عبود. 1978. ص254).

– العلاقة القائمة بين الاشتراكية الماركسية والتربية، لأن الاشتراكية الماركسية تؤمن بأن المواهب والقدرات الإنسانية مكتسبة وليست فطرية، وأن التربية يجب أن ترتبط بالعمل، وأنها تؤهل الإنسان للإيمان بالفكر الاشتراكي وتطبيقه والدفاع عنه (انظر: عبود. 1978. ص ص378–393).

ولعل أكثر أهداف الهندسة الاجتماعية أهمية، قديما وحديثا، بقدر ما هو أكثر أهدافها عرضة للتجاهل ومحاولات الإخفاء، هدف صناعة الفكر والسلوك السياسيين للإنسان والمجتمع، لضمان توافقهما وانسجامهما ومسايرتهما لنظامي الحياة والحكم، بقصد السيطرة عليهما والتحكم بهما، "لأن المسايرة أحد الشروط الضرورية لتحقيق الأمن أو التضامن الميكانيكي بلغة دوركهايم"(شيحة. 2006. ص37). لذلك، حرص مصممو ومنفذو برامج الهندسة الاجتماعية، وسيحرصون دائما، على فرض خصائص الجماعة ومطالبها على أعضائها، وإزالة أكثر ما يمكن من التباينات الفردية بينهم، وجعلهم جميعا طائعين لأحكام المجتمع وخاضعين لعاداته وتقاليده. وينعكس المفهوم الشامل المتكامل للهندسة الاجتماعية على أبعادها وأهدافها التي باتت بفعله أبعادا وأهدافا متعددة ومتنوعة، بقدر ما هي أيضا شاملة ومتكاملة(انظر: سلطان. 1982. ص ص188–191):

– اجتماعيا بحكم ارتباط الهندسة الاجتماعية بضرورات إعداد من يتم تكوينه وتأهيله لممارسة الحياة الاجتماعية وأداء أدواره بوصفه عضوا فيها.

– سياسيا بحكم ارتباط الهندسة الاجتماعية بضرورات إعداد من يتم تكوينه لممارسة الحياة السياسية وأداء أدواره بوصفه عضوا فيها.

– اقتصاديا بحكم ارتباط الهندسة الاجتماعية بضرورات إعداد من يتم تكوينه لممارسة الحياة المهنية بتعلم مهنة يعيش من عائدها، ويعيل غيره منها عند الضرورة.

– أخلاقيا بحكم ارتباط الهندسة الاجتماعية بضرورات إعداد من يتم تكوينه وتأهيله لممارسة الحياة الاجتماعية وأداء أدواره فيها بما ينسجم ومنظوماتها الأخلاقية والقانونية.

وفي ضوء ذلك وبسببه، باتت غالبية الدول، إن لم نقل كلها، في القرن الحادي والعشرين، وحتى قبله بكثير، حريصة على جعل الهندسة الاجتماعية من ضمن اختصاصاتها ومسؤولياتها الحصرية، بوصفها أداة من أدوات تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها عبر إشرافها المباشر غالبا،

أو غير المباشر نادرا، على أنشطة التربية والتعليم، واستخدامها لها في بناء الأفراد والمجتمعات، بفضل إلزامية التعليم وعموميته اللتان أصبحتا من سمات التربية الحديثة. وكان هذا ما لاحظه جون ديوي من دور للموقف السياسي في أوربا في توحيد "الحركة التي تطالب بدعم الدولة للتربية بالحركة القومية في الحياة السياسية..وتحت تأثير الفكر الألماني صارت التربية وظيفة مدنية، وتوحدت الوظيفة المدنية بتحقيق مثال الدولة القومية. وحلت الدولة محل الإنسانية، وأخلت العالمية المكان للقومية، وصار هدف التربية تشكيل المواطن لا الإنسان"(ديوي A. 1978. ص86).

وكان توكفيل قد أكد منذ وقت مبكر على العلاقة بين الهندسة الاجتماعية والديمقراطية عندما أعلن أن "الحكم الديمقراطي المبني على فكرة تلقائية وبسيطة، يستوجب، مع ذلك، وجود مجتمع متحضر وعلى مستوى رفيع من الثقافة والتعليم"(توكفيل. 2007. ج2. ص74). وعلل جون ديوي بعده هذه العلاقة بأن "ولاء الديمقراطية للتربية واقع مألوف"، وفسّر واقع ولاء التربية للديمقراطية هذا تفسيرين(ديوي. 1978. ص81):

– التفسير السطحي بأن "الحكومة التي تعتمد على الانتخاب العام لا يمكن ان تنجح ما لم يكن الذين ينتخبون والذين يطيعون حكامهم متربين، ولما كان المجتمع الديمقراطي يرفض مبدأ السلطة الخارجية، فلا بد له أن يجد بديلا هو الاستعداد الطوعي والاهتمام، وهذان لا يمكن خلقهما إلا بالتربية".

– التفسير العميق بأن "الديمقراطية شيء أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكومة، فهي أولا وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية"، ولن يكون ممكنا هندسة أسلوب للحياة الاجتماعية إلا بهندسة اجتماعية وسياسية شاملة توفر له متطلبات وجوده واستمراره واستقراره.

وحيث إن التفسيرين صحيحين تماما، ولا فرق بينهما في مقدار الصواب والخطأ، وتجنا للفهم السلبي لمسمياتهما (السطحي والعميق)، يبدو من الأفضل تغييرهما إلى التفسير السياسي الجزئي والتفسير الاجتماعي الكلي.

ورأى جون ديوي في التربية والمدرسة عوامل أساسية وشروطا أولية لقيام الديمقراطية ونجاحها، والعكس صحيح، حيث تعكس التربية طبيعة مجتمعها، وتستجيب لاحتياجاته،

وتحقق أهدافه، وطالما أن الديمقراطية هي تحرير العقل للعمل المنتج المستقل، فلا بد من أن تكون وظيفة التربية والمدرسة ومهمتهما الأولى في المجتمع الديمقراطي هي تربية العقل على العمل والتفكير الحر السليم، لكي ينال العقل هذه الحرية ويمارسها(ديوي. 1949. ص65). وبقدر ما باتت المحركات والدوافع الأساسية للتربية في الغرب الليبرالي الديمقراطي هي الحاجة للتوحيد الفكري والقيمي والتماثل السلوكي، وتحقيق الدمقرطة، وتسريع النمو الاقتصادي، فقد كان محتما أن تضطلع الهندسة الاجتماعية في هذا الإطار بدور أساس ذو اهتمامين:

– الاهتمام الأول بهندسة الأجيال المتعاقبة فكريا وقيميا وسلوكيا بمناهج ووسائل وأساليب تخلق وتطور لديهم ليس المعارف فقط بل وأيضا القدرة على التحليل العقلي النقدي الموضوعي التي تعتمد عليها ممارستهم لحرية الاختيار في إطار العملية الديمقراطية.

– الاهتمام الثاني بهندسة الأجيال المتعاقبة على الأفكار والقيم والسلوكيات الديمقراطية وتطبيقاتها.

لقد اعتقد جون ديوي أن وجود مجتمعات وأنظمة تؤمن بالديمقراطية وتطبقها كهدف نهائي وأساس، يتطلب وجود مواطنين ديمقراطيين، ووجود مواطنين ديمقراطيين، يتطلب امتلاكهم أفكارا وقيما وسلوكيات ديمقراطية بما يؤهلهم للتفكير والتصرف بأساليب وأدوات وأشكال ديمقراطية، ووجود مواطنين ذوي معارف عقلية ومعايير قيمية وممارسات سلوكية ديمقراطية، يتطلب هندستهم فكريا وقيميا وسلوكيا هندسة ديمقراطية، لذلك، فقد رأى أن التربية في مجتمع ديمقراطي، لا يمكن إلا أن تكون تربية ديمقراطية، لأن الديمقراطية لا وجود لها بلا ديمقراطيين تصنعهم التربية(Dewy. 1957. Pp. 228-229). وكان برتراند راسل أيضا قد أبرز هذا المنظور الديمقراطي للهندسة الاجتماعية حين أكد "أن نظام التربية الذي يتحتم أن نرمي إلى إقامته في المستقبل، هو نظام يمنح كل ولد وبنت، فرصة لنيل أفضل ما هو موجود. إن النظام المثالي للتربية يجب أن يكون ديمقراطيا.."(راسل A. ب ت. ص20)، وإذ اتسع نطاق الأخذ بنظام التربية الديمقراطي هذا، وتوفرت تطبيقاته في الكثير من البلدان، بات يحتاج اليوم إلى أن يصبح ليس نظاما للتربية الديمقراطية فحسب، بل ونظاما للتربية على الديمقراطية أيضا وأساسا. وكانت العلاقة وما تزال ذات طبيعة تأثيرية متبادلة بين اكتساب المجتمعات والأنظمة الغربية الحديثة للطبيعة الديمقراطية، واكتساب برامج الهندسة الاجتماعية والسياسية فيها للبعد

الاجتماعي–السياسي الديمقراطي لإعداد الأجيال المتعاقبة وتأهيلها للحياة الديمقراطية فكريا وقيميا وسلوكيا، وعلى المستويات الفردية والجماعية، الاجتماعية والسياسية، عبر مناهج تخلق وتطور لديهم ليس المعارف فقط بل وأيضا القدرة على التحليل العقلي النقدي الموضوعي التي تعتمد عليها ممارستهم لحرية الاختيار في إطار الحياة والعملية الديمقراطية وبواسطتها. ويوضح المخطط التالي هذه العلاقة الارتباطية بين الديمقراطية والهندستين الاجتماعية السياسية:

لقد أرجع أحد الباحثين "تاريخ فكرة تربية أناس أفضل إلى أفلاطون، إن لم يكن قبله"، ثم أعاد مفكرون آخرون في العصر الحديث إحياءها وإدخالها إلى دائرة الاهتمام من جديد، بعد أن جعلوا منها علما جديدا باسم (اليوجينيا)[1]، نشأ أواخر القرن التاسع عشر على يد عالم النفس البريطاني البارز (فرانسيس جالتون1822–1911م)، وهو قريب البريطاني عالم التاريخ الطبيعي (جارلس داروين1809–1882م). حيث اقترح جالتون إمكانية تحسين الجنس البشري بتربيته وتحسينه بالطريقة التي نفسها التي تربى بها وتُحسّنُ أنواع النبات والحيوان(دانييل ج كيفلس. في: كيفلس وهود. 1997. ص14)، وبدأ مع تلميذه كارل بيرسون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حركة تهدف لتحسين النسل في بريطانيا، واستمرت بعد ذلك، لتصبح "حركة نشطة للترويج للتناسل الانتخابي وذلك على مدى العقود الثلاث الأولى من القرن الحالي (ق20)(روز وآخرون. 1990. ص41). وأستمد دعاة التعصب العرقي الغربيين في أوربا وخارجها، وخصوصا أصحاب نظرية تفوق العرق الآري، بعض دوافعهم وأهدافهم مما قدمه عالم الأحياء الألماني (آرنست هيجل1834–1919م) من التفسيرات السياسية للنظريات الداروينية المزدوجة عند (جارلس وفرانسيس داروين)، حين أعلن أن تلك النظريات، تقدم براهين علمية مؤكدة على صواب التجارة الحرة ونجاحها في مواجهة الارستقراطيات الموروثة، وتفوق العرق البروسي الذي جرى توسيعه لاحقا ليصبح تفوق العرق الآري، ونجاح سياسات (أوتو فون بسمارك1815–1898م)، مستشار

[1] "واليوجينيا هي مجموعة الأفكار والأنشطة التي تهدف إلى تحسين نوعية جنس الإنسان عن طريق معالجة وراثته البيولوجية...كان جالتون هو من أطلق على برنامج تحسين البشرية هذا اسم اليوجينيا، وقد اشتق الكلمة من أصل إغريقي يعني (نبيل المحتد) أو (طيّب الأرومة)، كان يهدف من خلال اليوجينيا إلى تحسين سلالة الإنسان بالتخلص مما يسمى الصفات غير المرغوبة وإكثار الصفات المرغوبة" دانييل ج كيفلس. في: كيفلس وهود. 1997. ص14

(رئيس وزراء) بروسيا، وموحد ألمانيا، ومؤسس الإمبراطورية الألمانية الثانية(الرايخ الثاني)، وأول مستشار لها بعد قيامها عام 1871م(كوبر. 2008. ص28).

وذاعت أفكار جالتون اليوجينية بعد بداية القرن العشرين، واكتسبت أتباعا كثيرين في بريطانيا والولايات المتحدة أولا، ثم تبعتها في ذلك ألمانيا لاحقا، فتشكلت منذ وقت مبكر من القرن العشرين معاهد للدراسات اليوجينية في بريطانيا والولايات المتحدة. وتوطدت أركان العلم اليوجيني في ألمانيا بدءا من عام 1918، حيث كان مكتب السجل اليوجيني فيها حتى عام 1926، "قد جمع من دراساته ومسوحه ما يقرب من 65 ألف صحيفة من مخطوطات التقارير الحقلية، 30 ألف صحيفة من سجلات الصفات الخاصة، 8500 قائمة من الصفات العائلية، 1900 سجل مطبوع من سجلات النسب وتاريخ المدن والسير الشخصية". ووفر البيروقراطيون النازيون، في حقبة حكم هتلر، "تمويلا طيبا لمعاهد البحث اليوجيني، واتسعت برامج البحوث فيها لتُكمل أهداف الرايخ الثالث بتقديم المشورة للحكومة في سياستها البيولوجية". ولكن العلم اليوجيني، ابتُلي بما عمّهُ من التحامل الطبقي والعرقي الذي وفر في أوربا الشمالية والولايات المتحدة معايير للملاءمة والقيمة الاجتماعية، يغلب عليها اللون الأبيض، والطبقة الوسطى، والبروتستانتية، بما ينطبق على الآريين، ويفصح عن تحيزات عرقية(انظر: دانييل ج كيفلس. في: كيفلس وهود. 1997. ص14-19)

وبقدر ما كان مشروع صناعة الإنسان والمجتمع بالهندسة الاجتماعية في جمهورية أفلاطون، ثنائي المسار غائيا وزمنيا بقيامه على الجمع بين اليوجينيا والهندسة الاجتماعية:

– مسار غائي سابق زمنيا يقضي بمسؤولية الحكام من جهة عن عملية التزاوج باختيار أفضل الأزواج والزوجات بيولوجيا للجمع بينهم لإنتاج أفضل سلالات الأطفال، ومسؤوليتهم من جهة أخرى عن التحقق من سلامة هؤلاء الأطفال بيولوجيا والتخلص من المعاقين منهم.

– مسار غائي لاحق يقضي بتدخل الدولة في عملية صناعة الأطفال اجتماعيا بالهندسة الاجتماعية.

كان مشروع الصناعة البشرية اليوجيني في الربع الأول من القرن العشرين، ثنائي المسار غائيا بوجهين إيجابي وسلبي بقيامه على اليوجينيا بشكل أساس:

– مسار غائي إيجابي، تعنى فيه اليوجينيا بالمعالجة الوراثية البشرية الطبيعية الإيجابية، أو الهندسة الاجتماعية العضوية البيولوجية الإيجابية، بالتحكم في الولادة الطبيعية للبشر والسيطرة عليها، لضمان ولادة أناس أفضل، باختيار السلالة الأفضل من الرجال والنساء المسموح لهم بالتزاوج لضمان استمرار إنجاب السلالة الأفضل.

– مسار غائي سلبي، تعنى فيه اليوجينيا بالمعالجة الوراثية البشرية الطبيعية السلبية، أو الهندسة الاجتماعية العضوية البيولوجية السلبية، بالتحكم في الولادة الطبيعية للبشر والسيطرة عليها، لضمان عدم ولادة أناس أدنى، بالحفاظ على السلالة الأفضل من الاختلاط بالسلالات المنحطة بيولوجيا لمنع تلوثها بهم بالهجرة أو التزاوج، بل وحتى منع السلالات المنحطة من التزاوج بينها لتقليل مواليدها.

وكان الظاهر والمتحقق في المسار الغائي السلبي، أكبر بكثير من الظاهر والمتحقق في المسار الغائي الايجابي. فبقدر ما كانت الولايات المتحدة أول دولة بادرت إلى التحرك في المسار الايجابي عبر إقامة مسابقات (أفضل العائلات) في عدد من معارض الولايات الأمريكية في عقد العشرينات، فقد كانت أيضا أول دولة بادرت إلى التحرك في المسار السلبي بتمريرها قوانين (العقم اليوجيني) التي أُعدت نحو دستتين من مسوداتها آنذاك(انظر: دانييل ج كيفلس. في: كيفلس وهود. 1997. ص19–20). وأصدر الكونغرس الأمريكي في عام 1924 قانونا لتحديد المهاجرين، يتجه فيه ثقل حركة الهجرة إلى الولايات المتحدة في المستقبل اتجاها قويا لصالح الأوربيين الغربيين والشماليين ضد الأوربيين الشرقيين والجنوبيين. وأدلى قادة الحركة الأمريكية للاختبار العقلي بشهادات أمام الكونغرس، ذكروا فيها أن السلافيين واليهود والايطاليين وغيرهم متبلدون عقليا، وأن تبلدهم هذا عرقي، أو على الأقل بنيوي(روز وآخرون. 1990. ص42). وأعلنت المحكمة العليا الأمريكية في حكم لها عام 1927 دستورية هذه القوانين، وكانت ولاية كاليفورنيا الرائدة في هذه المساعي بتطبيقها عمليات العقم ابتداء من عام 1933 على عدد من الناس يزيد على عدد كل من خضعوا لمثل هذه العمليات في كل الولايات الأمريكية الأخرى مجتمعة(انظر: دانييل ج كيفلس. في: كيفلس وهود. 1997. ص20).

وعملت قوانين التعقيم العرقي العنصري الأمريكية على إكساب "الحتمية البيولوجية حتمية قانونية"، أعلنت المحكمة العليا للولايات المتحدة دستوريتها عام 1927. وظهرت وتأكدت نتائج هذه الحتمية البيولوجية أيضا في المناقشات العامة ومناقشات الكونغرس بشأن لائحة الهجرة لعام 1924 التي كانت صريحة في عنصريتها بتأسيسها نظاما للهجرة أساسه (الحصص المخصصة حسب الأصل القومي) والتي أصبحت من مميزات سياسة الهجرة الأمريكية التي استهدفت بذلك: منع دخول أفراد الشعوب المنحطة وراثيا من أوربا الجنوبية والشرقية قدر الإمكان، وتشجيع هجرة النورديين من أوربا الشمالية والغربية(روز وآخرون. 1990. ص ص106-107). ولاحظ برتراند راسل التغيرات التي طرأت على قوانين الهجرة إلى الولايات المتحدة، استنادا إلى ثلاثة افتراضات غير مؤكدة مفادها(راسل B. ب ت. ص49):

- إن الناس السود أحط بالولادة من الناس البيض.
- إن الآسيويين أحط بالولادة من الأوربيين والأمريكيين.
- إن الأوربيين المولودين جنوب خط عرض 45°، أحط بالولادة من الأوربيين المولودين على هذا الخط وشماله.

وبعد مرور عشر سنوات على صدور تلك القوانين، أصبحت حججها، الأساس للقوانين العنصرية النازية لتحسين النسل، والتي بدأت بتعقيم غير المرغوب فيهم عقليا وأخلاقيا، ثم انتهت بمعسكرات التصفية الجسدية مثل معسكر أوشفتس*(روز وآخرون. 1990. ص43). حيث شهدت ألمانيا النازية أقوى التحام بين البحث الجيني والسياسات العامة التي تسبب تأثرها بمعايير التعقيم التي نص عليها قانون كاليفورنيا في تنفيذها برامج لتعقيم مئات الآلاف من الناس، تمهيدا لتنفيذ معسكرات الموت الجماعي(انظر: دانييل ج كيفلس. في: كيفلس وهود. 1997. ص ص20-21). لقد كان المشروعان اليوجينيان، الأمريكي ابتداء، والألماني النازي لاحقا، مشروعين عرقيين عنصرين مركبين، استهدفا وفي الوقت نفسه، إنتاج سلالات بشرية متفوقة من جهة، ومنع إنتاج سلالات بشرية متدنية من جهة أخرى،

* أحد معسكرات الاعتقال الكثيرة التي أقامها النازيون لإبادة المعارضين سياسيا، ومعهم من أدرجوا ضمن الأجناس الأدنى من البولنديين والغجر واليهود وحتى المعاقين جسديا وعقليا والمختلفين جسديا ونفسيا من المثليين جنسيا..

وإذا كان المشروع الألماني أكبر وأوسع وأكثر شهرة بكثير من نظيره الأمريكي، فقد كان المشروع الأمريكي سابقا عليه في تفكيره بهذين الهدفين والتخطيط لهما وتنفيذهما حتى وإن ادعى الأمريكيون غير ذلك.

وبقدر ما فرض النظام الرأسمالي الليبرالي الديمقراطي على المؤسسات العامة والخاصة كلها، وضع استراتيجيات، ترفع مستوى الأداء والانجاز والتنافس، وتخفّض النفقات، وتلغي مخاطر المستقبل، أو تقللها إلى أدنى حد. فقد فرض عليها أيضا تلبية متطلبات وضع مثل هذه الاستراتيجيات باللجوء إلى الدراسات والاختبارات التي كانت في مقدمتها تلك المتعلقة بطرق عمل الجسم البشري، وليس الاختبار فكرة جديدة ولا هو مجرد إجراء طبي، إنما هو طريقة لخلق فئات اجتماعية، ويستخدم في حفظ تنظيمات اجتماعية معينة، وتعزيز سيطرة جماعات محددة على غيرها. وكان ميشيل فوكو قد رأى في الاختبارات التربوية إستراتيجية للهيمنة السياسية، وقالت الأنثروبولوجية ماري دوكلاس، إن "المؤسسات تضفي التماثل: إنها تحول شكل الجسم ليلائم تقاليدها"(انظر: دوروثي نيلكين. في: كيفلس وهود. 1997. ص183)، ونضيف إلى تلك الدراسات أيضا، ما يتعلق بدور التخطيط الفعال في حسن رسم السياسات العامة، ودقة وارتفاع مستوى تنفيذها، وأن جزء أساسيا من أي تخطيط فعال هو التخطيط لتحديد نوعية الهندسة الاجتماعية المعتمدة بوصفها المحدد الأساس لنوعية الأفكار والقيم والسلوكيات السائدة في المجتمع والمؤثرة فيه، بما يحدد في النهاية طبيعة وأهداف التخطيط الفعال ووسائله وأساليبه. وينتهي بنا ذلك إلى التأكيد على أن هندسة تكوين وبناء مجتمع ما، سواء أكان تعصّبيا تمييزيا، أو تسامحيا مساواتيا، لا تكمن في جينات الناس، بل في هندستهم الاجتماعية، وأن تطرفهم وعنفهم، أو اعتدالهم وتسامحهم، من النتائج الأساسية والحتمية لتلك الهندسة الاجتماعية وطبيعة توجهاتها.

لقد كان "هناك جدال طال أمده..يدور حول الطبع والتطبع...أو الوراثة والبيئة، خلاف قديمٌ قِدَمَ الفلسفة ذاتها. لقد اعتقد أفلاطون وديكارت كلاهما أن بعض الأفكار فطرية، بينما تمسك بعض الفلاسفة الأمبريقيين، مثل لوك وهيوم، بأن العقل مثل لوح إردواز خال، تقوم الخبرات البيئية بالنقش عليه"(سايمنتن. 1993. ص ص47-48). ورأى برتراند راسل أن علماء الطبيعة في العصر الحديث، وخاصة علماء التطور، يميلون إلى التركيز على

الوراثة، بينما يميل علماء السلالات إلى التركيز على البيئة، وأن علماء التناسليات والنفس، يتوزعون بين محافظين وإمبرياليين، يركزون على الوراثة تأكيدا منهم على تفوق عنصرهم الأبيض، ومتطرفين يركزون على البيئة تأكيدا منهم على طابعها الديمقراطي الذي يساوي بين البشر، ويتجاهل الفوارق الطبيعية بينهم(انظر: راسل B. ب ت. ص43). ولكن ذلك الجدال انتهى بعد أن بات بالإمكان الادعاء اليوم "بأن السلوك البشري منطقة حرة، وأن لعلم الوراثة أن يزدهر ومعه الثقة في الحتمية الوراثية لكل شيء فيما عدا السلوك البشر، ولما كان التطبع(أو الثقافة) يعتبر دائما قوة أكثر رحابة من الطبع، فربما كان من المتعذر ألّا يُعزى تطور السلوك البشري، في أعقاب الحرب، إلى التطبع"(انظر: إيفلين نوكس كيلر. في: كيفلس وهود. 1997. ص ص289-290). ولعل بمقدورنا أن نعزو إلى ذلك، تصاعد الاهتمام بالهندسة الاجتماعية، للتحكم في السلوك والسيطرة عليه وتوجيهه عبر هندسة نماذج مصممة ومخططة سلفا لصناعة أفكار الأفراد وقيمهم المحددة لمواقفهم وسلوكهم، لذلك فإن ما تتحدث عنه الدراسات العلمية الطبيعية من "هندسة الخصائص الجينية الطبيعية الموروثة"، يقابله ما تتحدث عنه الدراسات العلمية الاجتماعية من "هندسة الخصائص الجينية الاجتماعية المكتسبة" وهذا هو محور الهندسة الاجتماعية وهدفها اليوم، مثلما كان محور وهدف التربية قديما والتنشئة حديثا، وهذا ما يمكن أن يفسر استخدام إحدى الباحثات لمصطلحي (البيولوجيا والثقافة) كمرادفين لمصطلحي (الطبع والتطبع)، والتي رأت أيضا أن "ليس من شك في أن اليوجينيا قد غدت توقعا يمكن تحقيقه بشكل يفوق كثيرا ما كانت عليه في الجزء الأول من هذا القرن (القرن العشرين)، ولا بد من أن التسليم هنا ببقاء الفكرة ذاتها، وبطرق شتى، مقلقة كما كانت عام 1945م، وكما كتب واطسن[2]: علينا فقط أن نتأمل الطريقة التي استخدم بها النازي كبار العلماء الألمان في وراثة الإنسان وفي الطب النفسي من أجل تبرير برامجهم لإبادة البشر، بدءوا أولا بالمرضى بالأمراض العقلية، ثم تلاهم اليهود والغجر، ويكفينا أن العلم إذا وضع في الأيدي الخطأ، فإنه يسبب أذى لا يُحدّ"(انظر: إيفلين نوكس كيلر. في كيفلس وهود. 1997. ص303، ص304)

[2] جيمس واطسن: كان مديرا لمشروع الجينوم التابع للمعهد القومي للصحة، وحصل على جائزة نوبل في الفسيولوجيا والطب لكشفه بنية الـ D N A.

وتبيّنُ دراسة ستيفن روز وآخرين للمسار التفاعلي التطوري لمقولتي الحتمية البيولوجية والحتمية الثقافية، قيام الحتمية البيولوجية القائلة إن سلوك الكائن البشري محكوم بطبيعة جيناته الوراثية الطبيعية، على فرضيتي: "إن الظواهر البشرية الاجتماعية هي النتائج المباشرة لتصرفات الأفراد، وأن تصرفات الأفراد هي النتائج المباشرة لخصائص جسدية فطرية"(روز وآخرون. 1990. ص32)، وقيام الحتمية الثقافية القائلة إن الكائن البشري يولد صفحة بيضاء، يكتب عليها المجتمع بالهندسة الاجتماعية ما يشاء، على فرضية: "أن الأفراد هم مجرد مرايا للقوى الثقافية التي أثرت فيهم منذ ميلادهم"(روز وآخرون. 1990. ص314)، وأن تعارض هاتين الرؤيتين الجازمتين، أنتج رؤية ثالثة تتصف بقدر كبير من المرونة هي (الرؤية التفاعلية) التي تجمع بين الحتميتين البيولوجية والثقافية، "فلا الجينات ولا البيئة هي التي تحتم الكائن الحي، وإنما هو تفاعل فريد بينهما..فالكائنات الحية لا ترث صفاتها، وإنما ترث جيناتها فقط أي جزئيات الحمض النووي (د ن أ D N A)...وما يصبحه الكائن الحي في أي لحظة، يعتمد على الجينات التي يحملها في خلاياه وعلى البيئة التي يحدث فيها النمو معا"(روز وآخرون. 1990. ص ص316-317). ولكن حتى الرؤية التفاعلية، تبقى غير كافية تماما لتفسير السلوك البشري، لأن كل ما تدل عليه وتعنيه في النهاية هو "أننا لو تمكنا من معرفة معايير تفاعل كل التركيبات الوراثية البشرية، هي والبيئات التي تجد نفسها فيها، لفهمنا المجتمع، لكن هذا لن يحصل في الواقع"(روز وآخرون. 1990. ص319). ويلاحظ هؤلاء الباحثون أن نتائج الرؤيتين الحتميتين البيولوجية والثقافية على مستوى الفعل السياسي ستكون من ناحية، أنه: "إذا كانت أوجه اللامساواة الاجتماعية الموروثة، نتيجة فروق بيولوجية غير قابلة للتغيير، فإن القضاء على اللامساواة يتطلب تغيير جينات الناس. ومن الناحية الأخرى، فإن ذلك النوع من التبسيطية الثقافية الليبرالية المؤَسَسَة على الفردية، يتطلب، فحسب، أن نقوم بتغيير رؤوس الناس، أو تغيير أسلوب تفكير الآخرين عنهم. وإذا، فحين ينشد الآخرون تغييرا للبنية السياسية، نجد أن هذا النوع من التبسيطية الثقافية..كثيرا ما يضع كل ثقته بتعليم عام ومتماثل"(روز وآخرون. 1990. ص97).

وإذا كانت النتيجة الأساسية المترتبة على ما تقدم هي: تعذر الجزم على وجه الدقة والتحديد بقدرة السياسات الهادفة إلى استخدام برامج ووسائل وأساليب متماثلة للهندستين

الاجتماعية والسياسية على تحقيق نتائج متماثلة لا كميا ولا نوعيا بالنسبة لجميع متلقيها. فإن ذلك لم يمنع الدول الغربية عموما، والولايات المتحدة خصوصا، وبشكل موسع ومكثف بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، من أن توجّه اهتمامها إلى مناهج التعليم في البلدان الإسلامية ومحتواها الاجتماعي-الديني-السياسي، وأن تحاول تعديلها بوصفها مصدرا مؤسسا وداعما للفكر والسلوك المتطرفين المؤديين في كثير من الأحيان إلى العنف ومن ثم الإرهاب، وهو ما يجد تفسيره في ثلاثة أمور:

- الأمر الأول: إدراك أولئك المهتمين أن جانبا أساسيا من السلوك البشري، يتحدد بدلالة عامل الثقافة المكتسبة.

- الأمر الثاني: إدراك أولئك المهتمين أن المسلمين، وكما غيرهم من البشر، لا يولدون متطرفين أو ميالين للعنف والإرهاب بفعل الحتمية البيولوجية، بل يصبحون كذلك بفعل الحتمية الثقافية التي تقدم لهم ثقافة التطرف والعنف والإرهاب أو تدفعهم إليها دفعا، وتعززها لديهم فكريا وقيميا وسلوكيا.

- الأمر الثالث: إدراك أولئك المهتمين أن تعذر الجزم على وجه الدقة والتحديد بقدرة السياسات الهادفة إلى استخدام مؤسسات وبرامج ووسائل وأساليب متماثلة للهندستين الاجتماعية والسياسية على تحقيق نتائج متماثلة لا كميا ولا نوعيا بالنسبة لجميع متلقيها، لا يعني عدم تحقيقها لأية نتائج، ولا حتى محدودية نتائجها في هذا المجال.

ولا يهم بعد ذلك، البحث عن علاقة التطرف والعنف والإرهاب عند المسلمين بالسياسات التعسفية الغربية عامة والأمريكية خاصة تجاه بلدان المسلمين وقضاياهم، ولا مقدار النسب التفاعلية لهاتين الحتميتين في هؤلاء المسلمين، لأن الأهم هو إبعادهم قدر الإمكان عما يعتقد أولئك المهتمون أنه السبب الأساس فيما يجدونه مميزا لهم من نزوع للتطرف والعنف والإرهاب.

إن إحدى أكثر البديهيات المعرفية قبولا وانتشارا اليوم، أن المجتمعات البشرية كلها، تمتلك منظوماتها الفكرية والقيمية والسلوكية الخاصة بها والمقبولة لديها والسائدة فيها، وأنها تعمل على هندسة أجيالها الجديدة اجتماعيا بتربيتها أو تنشئتها على هذه المنظومات، والاعتقاد بصحتها والتوافق معها، وتستخدم المؤسسات والوسائل والأساليب اللازمة لترويجها وتعزيزها. وحيث إن "كل كائن حي هو النتاج المتفرد للتفاعل ما بين الجينات والبيئة في كل

طور من أطوار الحياة...ولا يمكن تجزئة مظهر الفرد إلى إسهامات منفصلة عن التركيب الوراثي أو البيئة، ذلك أن الاثنين يتفاعلان معا لينتجا الكائن الحي"(روز وآخرون. 1990. ص ص115-117)، فإن الفهم الكامل والموضوعي للحالة الإنسانية، الفردية والاجتماعية، "يتطلب تكاملا بين ما هو بيولوجي وما هو اجتماعي..تكاملٌ يُنظر فيه إليهما على أنهما على علاقة ذات أسلوب جدلي، أسلوب يميز ابستمولوجيا بين مستويات التفسير التي تتعلق بالفرد، ومستوياته التي تتعلق بما هو اجتماعي، دون أن يطوي أحدهما الآخر، ودون إنكار لوجود أي منهما"(روز وآخرون. 1990. ص92). وأي كان فهمنا للحالة الإنسانية، فإننا لا بد أن نعترف بأن "كل المجتمعات البشرية بالطبع تتميز بضغطها على الأفراد ليتوافقوا مع المعايير الاجتماعية، كما تتميز أيضا بالمؤسسات التي تعمل على نشر هذه المعايير وتعزيزها"(روز وآخرون. 1990. ص ص112-113). وقد كتب ولسن E. O. Wilson في كتابه (البيولوجيا الاجتماعية: التركيبة الجديدة)، الصادر عام 1975م، إن البيولوجيا الاجتماعية هي: الدراسة المنظمة للأساس البيولوجي لكل السلوك الاجتماعي، وهي في الوقت الحالي، تركز على المجتمعات الحيوانية...على أن هذا النظام من الدراسة، يهتم أيضا بالسلوك الاجتماعي للإنسان الأول، وبالقسمات التكيفية للنظام في المجتمعات البشرية الأكثر بدائية". وكانت نظريات عالم النفس السلوكي سكينر تحلم، بقدر ما تبشر، بقيام "حضارة مسبقة التصميم للوصول للسعادة"، لكنه كان حلما "لا بد له بالتأكيد من أن ينتظر علم البيولوجيا العصبية الجديد"، جرّاء عدم اليقين بشان أنواع السلوك غير القابلة للتعديل باستخدام هذا العلم(انظر: روز وآخرون. 1990. ص ص276-277).

وتأسيسا على ما تقدم، يبدو بالإمكان ربط الوجه الحديث والسياسي للاهتمامات الإنسانية القديمة بالتربية والتربية السياسية، والحديثة بالتنشئة والتنشئة السياسية، والمعاصرة بالهندسة الاجتماعية والسياسية، بالنتائج التي توصلت إليها (الداروينية الجديدة New Darwinism) و(اليوجينيا)، والقائلة بوجوب تكيّف كل كائن حي مع محيطه كي يتمكن من البقاء، وأن هذا التكيف لا يكون بواسطة الأعضاء الجسدية البيولوجية فحسب، بل أيضا بواسطة الفكر والسلوك، مما جعل دراسة عمليات هندسة الفكر والسلوك، جزءا أساسيا ليس من اهتمام العلوم الطبيعية فقط، بل وجزء من اهتمام العلوم الاجتماعية أيضا

وقبل ذلك. ومن ثم، فقد باتت المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وبفضل ما توفر لها من منجزات التقدم العلمي والتقني والتنظيمي والإداري، حريصة على امتلاك الوسائل والأساليب التي تسمح لها بصناعة الثقافة الفردية والاجتماعية، ليس في مجتمعاتها فحسب بل وحتى خارجها، وبكل ما يرتبط بهذه الصناعة، وينتج عنها من المواقف الفكرية والسلوكيات العملية، بقدر ما تمتلك أيضا وسائل وأساليب إعادة تصنيع تلك الثقافة ونتائجها وتغييرها جزئيا أو كليا. وإذا كان الدور الذي تضطلع به مؤسسات التربية/التنشئة/الهندسة الاجتماعية في هذه المجتمعات، قد انصب على إنتاج وإعادة إنتاج أساليب ووسائل ممارسة الحياة وتنظيمها وفق مسارات تحظى بقدر كاف من الرضا والقبول الاجتماعيين اللذان يضمنان الاستقرار والاستمرار المجتمعيين، فإن هذا الدور في المجتمعات الغربية المعاصرة المنتمية إلى عصر ما بعد الحداثة، لم يعد كما كان عليه في السابق، بل أصبح منصبا أيضا على إنتاج وإعادة إنتاج التغيير(انظر: بيرك. 1994. ص16)، وفي ظل التأثير المتسع والمتزايد للعولمة وآلياتها، فإن المجتمعات الأخرى المتعايشة معها والمتأثرة بها، والتي لم تدخل لا مرحلة ما بعد الحداثة، ولا حتى مرحلة الحداثة، وجدت نفسها مجبرة على إعادة تحديد طبيعة وأهداف وادوار هذه المؤسسات فيها لتتوافق مع طبيعتها وأهدافها وأدوارها في مجتمعات ما بعد الحداثة. ولكن يبدو أن النتائج السلبية الكبيرة للتطبيقات العنصرية المتعصبة لسياسات الصناعة المجتمعية القائمة على مبادئ (الداروينية الجديدة New Darwinism) و(اليوجينيا)، وانتشار دعاوى اقتران تلك التطبيقات ونتائجها السلبية بالنازية، ومعسكرات الاعتقال التي شيدتها، والتصفيات الجسدية التي قامت بها، لفتت الأنظار في الغرب بشكل أوسع وأعمق إلى إمكانيات استخدام هذه السياسات لتحقيق هدف صناعة الرضا والقبول والإقناع الاجتماعي والسياسي.

المصادر

الكتب:

– أحمد، هالة أبو الفتوح. فلسفة الأخلاق والسياسة..المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس. القاهرة. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. 2000.

– أرسطوطاليس. السياسة. نقله إلى العربية: أحمد لطفي السيد. القاهرة. مطبعة دار الكتب المصرية. 1947.

– آرنت، حنة. بين الماضي والمستقبل..بحوث في الفكر السياسي. ترجمة: عبدالرحمن بشناق. القاهرة. دار نهضة مصر. 1974.

– برنيري، ماريا لويزا. المدينة الفاضلة عبر التاريخ. ترجمة: عطيات أبو السعود. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد225. 1997.

– بيرك. جيمس. عندما تغير العالم. ترجمة: ليلى الجبالي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد185. 1994.

– ديوي، جون. التربية في العصر الحديث. ترجمة: عبدالعزيز عبدالمجيد ومحمد حسين المخزنجي. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. 1949. ج1.

– ـــــــــــــ. الديمقراطية والتربية. ترجمة: نظمي لوقا. القاهرة. مكتبة الانجلومصرية. 1978.

– راسل، برتراند. أسس لإعادة البناء الاجتماعي. ترجمة: إبراهيم يوسف النجار. ط1. بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. .1987

56. ـــــــــــــ A. في التربية. ترجمة: سمير عبده. بيروت. دار مكتبة الحياة. ب ت.

57. ـــــــــــــ B. التربية والنظام الاجتماعي. ترجمة:سمير عبده. ط2. دار مكتبة الحياة. ب ت.

– ربول، أوليفييه. فلسفة التربية. ترجمة: جهاد نعمان. ط3. بيروت. منشورات عويدات. 1986.

– روز، ستيفن وآخرون. علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية. ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد148. 1990.

– سايمنتن. دين كيث. العبقرية والإبداع والقيادة. ترجمة: شاكر عبدالحميد. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد176. 1993.

– سباين، جورج هـ. تطور الفكر السياسي. الكتاب الأول. ترجمة: حسن جلال العروسي. ط4. القاهرة. دار المعارف بمصر. 1971.

– سكينر، ب. ف. تكنولوجيا السلوك الإنساني. ترجمة: عبدالقادر يوسف. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد32. 1980.

– سلطان، محمود السيد. مسيرة الفكر التربوي عبر التاريخ. ط1. جدة. دار الشروق. 1982.

– شيحة، عبدالمجيد عبدالتواب. تطور الفكر التربوي في العصور القديمة والوسطى. عمّان. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط1–الإصدار الأول. 2006.

– عبدالله، ثناء فؤاد. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.

– عبود، عبدالغني. الأيديولوجيا والتربية..مدخل لدراسة التربية المقارنة. ط2. القاهرة. دار الفكر العربي. 1978.

– علي، سعيد إسماعيل. الأصول السياسية للتربية. القاهرة. عالم الكتب. ط2. 2003.

– فياض ومراد، عامر حسن، وعلي عباس. مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط. بنغازي–ليبيا. جامعة قاريونس. 2004.

– كريل، هـ. ج. الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماو تسي–تونج. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر. 1971.

– كوبر، آدم. الثقافة..التفسير الأنثروبولوجي. ترجمة: تراجي فتحي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد349. 2008.

– كولر. جون. الفكر الشرقي القديم. ترجمة: كامل يوسف حسين. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد199. 1995.

– كيفلس و هود، دانييل و ليروي (تحرير). الشفرة الوراثية للإنسان. ترجمة: احمد مستجير. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد217. 1997.

– مجموعة من الكتّاب. نظرية الثقافة. ترجمة: علي سيد الصاوي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة–العدد223. 1997.

– مونتسكيو. روح الشرائع. ترجمة: عادل زعيتر. القاهرة. دار المعارف. ج1–1953، ج2–1954.

– نصار، ناصيف. في التربية والسياسة..متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا؟. ط2. بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر. 2005.

– هوبسباوم، أريك. الأمم والنزعة القومية منذ عام 1780. ترجمة: عدنان حسن. ط1. دمشق. دار المدى. 1999.

– ياسبرس، كارل. فلاسفة إنسانيون. ترجمة: عادل العوا. ط3. بيروت. منشورات عويدات. 1988.

– يولاو، هاينز. فن السلوك السياسي. ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين. ط1. بيروت. دار الآفاق الجديدة. 1963.